د. مهدي خرجوج

دكتور في العلوم القانونية والسياسية
أستاذ زائر بكليات الحقوق

الإنذار في تحصيل الديون العمومية

دراسة عملية في ضوء العمل والاجتهاد القضائي الإداري المغربي

تقديم

الدكتور حميد ولد الباد
رئيس المحكمة الإدارية بالرباط

تقديم

الدكتور عمر العسري
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس الرباط

الطبعة الأولى
2025

الفهرسة

الفصل الأول: الإطار القانوني للإنذار 18

المحور الأول: الشروط الشكلية 20

أولا: شرط الكتابة 20

ثانيا: البيانات التي يجب أن يتضمنها الإنذار 21

المحور الثاني: الشروط الموضوعية 24

أولا: احترام المهلة القانونية 24

ثانيا: تبليغ الإنذار 25

الفصل الثاني: إلزامية احترام آجال وشكليات الإنذار 34

المحور الأول: التشديد القضائي على احترام الآجال 34

المحور الثاني: التشديد القضائي على احترام الشكليات 38

الفصل الثالث: التشدد القضائي في صحة تبليغ الإنذار 45

المحور الأول: الأشخاص المؤهلون لاستلام الإنذار 46

أولا: تبليغ الإنذار شخصيا للمدين 46

ثانيا: تبليغ الإنذار لأقارب الملزم 50

ثالثا: تبليغ الإنذار لخدم المدين أو مستخدميه أو من يسكن معه 57

رابعا: إشكالية تبليغ الإنذار للقاصر 62

المحور الثاني: موانع تبليغ الإنذار وتأثيرها على فعالية الإجراء 64

أولا: حجية البيانات المدونة على شهادة التسليم 64

ثانيا: رفض المدين التوصل مانع معطل لإجراءات تبليغ الإنذار 73

ثالثا: عبارة "غير مطلوب" لا تفيد تبليغ الإنذار 76

رابعا: بعض الإشكالات العملية المتعلقة بعنوان التبليغ 81

خامسا: تعذر التبليغ مانع موجب لتعليق الإنذار.....85

الفصل الرابع: الإنذار كإجراء سابق للإشعار للغير الحائز.....95

المحور الأول: الموقف المعارض لسبقية الإنذار 95

أولا: موقف الإدارة الجبائية.....95

ثانيا: موقف جانب من القضاء 98

المحور الثاني: الموقف المؤيد لسبقية الإنذار.....102

الفصل الخامس: الآثار القانونية لتبليغ الإنذار 108

المحور الأول: الإنذار كإجراء قاطع للتقادم 109

المحور الثاني: أثر البطلان على التقادم.....119

لائحة المراجع المعتمدة 126

الملحق الأول 138

الملحق الثاني.....191

الملحق الثالث 200

د. مهدي خرجوج

- أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب، للمواد التالية: (المنازعات الجبائية و الجمركية، مساطر الوعاء وتحصيل الديون العمومية و المنازعات، القانون الجبائي، قانون الميزانية، تدبير الطلبيات العمومية والمراقبة والتدقيق)؛
- حاصل على الشواهد والديبلومات التالية:
  - الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية سنة 2018؛
  - شهادة الماستر في القضاء الإداري سنة 2013؛
  - الدبلوم الجامعي العالي في الممارسة المهنية والقانونية للمالية الإسلامية سنة 2018؛
  - الإجازة في القانون الخاص -القانون المدني والتوثيق- سنة 2011؛
- أمين مال منتدى الباحثين بوزارة الاقتصاد و المالية وعضو مكتبه التنفيذي؛
- رئيس تحرير مجلة المنتدى للدراسات القانونية والمالية والاقتصادية؛
- صدر له العديد من المقالات العلمية والتعاليق على الأحكام والقرارات القضائية الإدارية في مجال المالية والقانون والقضاء الإداريين المنشورة في العديد من المجلات الدولية والوطنية؛
- شارك في العديد من الملتقيات والندوات العلمية الوطنية والدولية.